مساهمة الإعلام المحلي في ترقية المهن الأصلية " الموطنية " لتنمية مناطق الظل

The role of local media in promoting native national occupations to developing shadow areas

د . عبد الغاني لولو

جامعة محمد الشريف مساعدية.سوق أهراس ، الجزائر، *a.loulou@univ-soukahras.dz*

تاريخ الاستلام 2023/04/24 تاريخ القبول 2023/05/31

الملخص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الدور المحوري لوسائل الإعلام المحلية في ترقية المهن الأصلية والموطنية وتشجيعها بهدف تنمية مناطق الظل، من خلال توجيه الاهتمام بالطاقات التي تتوفر عليها هذه المناطق وغير المستغلة كفاية، نظرا لبقائها على هامش الاهتمام المجتمعي وتعرض صورتها للتشوه في المخيال الجمعي من حيث قيمتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث بإمكان تلك الوسائل الترويج للمهن الموطنية من خلال توفير ونشر المعلومات عنها ، بناء الاتجاهات والقيم الايجابية تجاهها، تأطير الجمهور وتوعيته بأهميتها، وتحسين صورتها وتوجيه الاهتمام للاستثمار فيها ، كما أنه بإمكان تلك الوسائل احتضان شباب مناطق الظل بشكل ايجابي وتوجيههم ومرافقتهم إعلاميا وترويجيا لاستغلال أمثل لتلك المقدرات، غير أن تحقيق تلك الأهداف لا يتأتّى من جهود فردية منعزلة، بل مرهون أساسا بتشكل اهتمام مجتمعي رسمي وشعبي ومؤسّساتي بمسألة المهن الموطنية بمناطق الظل، على أن يلعب الإعلام المحلي والجواري دورا بارزا في المشهد التنموي ذاك .

الكلمات المفتاحية : الدور، الإعلام المحلي، المهن الأصلية والموطنية، مناطق الظل، التنمية .

Abstract:

This This research paper aims to highlight the critical role of local media in promoting native national occupations and encouraging them to develop shadow areas by focusing on the potential of these regions, which is underutilized because

they are on the margin of societal interest and their image is distorted in the collective imagination.Thosemeans can promote local occupations by providing and disseminating information about them, building positive attitudes and values towards them, framing and raising public awareness of their importance, improving their image, and emphasizing investment in them.They can also positively embrace young people in the shadow areas, guide and accompany them in terms of media and promotion to optimize the use of those capabilities.However, achieving those goals is not the result of isolated individual efforts, but is mainly dependent on the formation of a formal, popular, and institutional community interest concerningnative occupations in the shadow areas, with local and neighboring media playing a prominent role in that development scene.

Keywords: *The role , local media, native and national occupations, shadow areas, development.*

مقدمـــــــة :

تواجه مناطق الظل صعوبات جمّة لتحقيق قفزة تنموية نوعية نتيجة ضعف المشاريع التنموية بها، غير أنّ هذه المناطق تتمتع بمقدّرات ذاتية لا يمكن الاستهانة بها، والتي من شأنها أن تحقّق النهوض بمستوى الحياة ورفاهية السكّان وخلق وإعادة خلق الثروة، وأن تكون مدخلا اقتصاديا واعدا، ومن تلك المقدّرات نجد المهن الأصلية أو الموطنية، والتي تعرف ثراء وتنوّعا كبيرا بحسب كل منطقة ، غير أن الملاحظ أن هذه المهن قد مسّها تشوّه وتشويه في الوعي الجمعي والإدراك المجتمعي لها كمهن مربحة وذات قيمة وجدوى اقتصادية، ومن ثمّة على مستوى التمثّلات الذهنية لدى شريحة عريضة من المجتمع، وذلك نتيجة سياقات تاريخية أو خيارات تنموية سابقة، أو بفعل التوجّه نحو المهن الحديثة سيّما الخدماتية منها، بينما تظل تلك المهن طاقة كامنة خاملة تشكّل في بعض الأحيان عبءا على تلك المناطق، وهو ما يحتاج إلى فعل ترويجيّ وتعريفيّ يعيد لها مكانتها، الأمر الذي سيجعلها تساهم بشكل أكيد في تحقيق تنمية بمناطق الظل وإدماج الشباب بشكل مُرْض . ولعل الإعلام بمختلف وسائله يعدّ من أقوى الفاعلين في المعادلة التنموية لتلك المناطق، سيّما المحلي منه لاعتبارات ثقافية وقيمية وحتى اقتصادية وتنموية . وتعود أهمية هذه الورقة البحثية إلى بقاء المهن الموطنية على هامش الاهتمام الوطني زمنا من جانب، وعدم الترويج لها وتوجيه الأنظار للاستثمار فيها كفاية من طرف وسائل الإعلام المحلي الطرف الأكثر قدرة على إعادة بوصلة الاهتمام

نحو هذه المهن. وعليه نطرح التساؤل الآتي : ما هو دور الإعلام المحلي في ترقية وترويج المهن الأصلية والموطنية بمناطق الظل كآلية لتحقيق التنمية بها ؟ وتتفرع عنه الأسئلة الجزئية الآتية:

1) ما هي أبعاد الإعلام المحلي ، وما هي أهميته المجتمعية ؟
2) ما مكانة المهن الأصلية أو الموطنية في معادلة التنمية بمناطق الظل ؟
3) ما هي الوظائف التي يضطلع بها الإعلام المحلي لترقية المهن الأصلية والموطنية بمناطق الظل والترويج لها كفاية ؟

وللإلمام بالموضوع، قسّمنا ورقة بحثنا إلى ثلاث عناصر أساسية ، وكل واحد منها يضمّ عناصر ثانوية ، وقد تمثلت العناصر الرئيسية تلك في ما يلي: الإعلام المحلي وأهميته المجتمعية، المهن الأصلية والموطنية بمناطق الظل فضاء واعد للاستثمار والتنمية، وأخيرا وظائف ومهام وسائل الإعلام المحلية لترقية المهن الموطنية والترويج لها لتنمية مناطق الظل.

1 . الإعلام المحلي وأهميته المجتمعية:

1ـ 1 ـ الإعلام المحلي " الماهية، الأهمية والخصائص": باتت وسائل الإعلام عموما تلعب دورا محوريا في مجتمعات اليوم، من خلال الوظائف التي تؤدّيها وبكفاءة واحترافية عاليتين، لدرجة أن صارت "صلة الإنسان بصور من الواقع المادي والاجتماعي من خلال هذه الوسائل تفوق صلته كمّا وكيفا بالواقع الحقيقي الضيق المحيط به[1]" وفي جميع المجالات. إذ أنّ " معظمنا يعتمد على مخرجات وسائل الإعلام الجماهيرية، حيث بات واضحا جدّا أن ما نعرفه عن الشخصيات والقضايا العامة يعتمد بطريقة كبيرة جدا علـى ما تقوله وسائـــــــل الإعلام[2] "، ثم إنها تستطيع أن تجعل الجماهير على اطلاع واسع وأكثر وعيا بالقضايا التي تعالجها . غير أن عملية الاتصال الجماهيري عبر هذه الوسائل تتم في سياقات خاصة ، تستند إلى خصائص المجتمع الذي تنشط فيه، بمعنى إلى مجموعة من العناصر والمتغيرات السوسيوديمغرافية والثقافية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقيمية، وعليه ففعاليتها تكمن في الأخذ بعين الاعتبار تلك المعطيات من جانب، ومن جانب آخر مساهمتها المحورية في صناعة تلك المنظومة المتشابكة حتّى ، لذلك فقد بات من الضروري التوجّه نحو اعتماد وسائل إعلام محلية، كونها القادرة على الاقتراب أكثر من الجماهير ومراعاة المتغيرات سابقة الذكر .

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية ثورة حقيقية في حقل الإعلام، وأصبح لهذه الوسائل دور بالغ الأهمية ، فكانت لها القدرة على " العمل بسرعة وقوة لإحداث الأثر من ناحية، وتوسيع دوائره من

ناحية أخرى على نحو لم يعد مقتصرا على المستوى الوطني ، بل اتسعت إلى الاهتمام بالنطاقات المحلية ، فاتسعت بذلك مجالات الاهتمام الإنساني، وربط أولئك المقيمين في أطراف الأرض النائية بالعالم ليصبحوا جيرانا حقاّ[3]" ولاشك أن ذلك يحقّق التماسك الفعلي للمجموعات، وتعبئة الموارد المحلية تحقيقا لأهداف مشتركة.

تمارس وسائل الإعلام المحلية دورا في نطاق محدود يطلق عليه المجتمع المحلي، الذي " هو المكان الذي نمارس فيه وجودنا : مكان العمل، السكن والترفيه...، ويضم الأبعاد الجغرافية والاجتماعية والوجدانية التي تحدّد الانتماء إليه[4] " ، كما يشير إلى " جماعة من المواطنين يعيشون في بقعة أرض ذات حدود جغرافية أو إدارية محدودة، يكوّنون جماعة مترابطة تمام الارتباط بفضل اشتراك أفراده في مجموعة من التصوّرات والقيم المشتركة، ولكل منهم مركز اجتماعي ودور محدود يؤدّيه، ويتبنّون في ذلك نظما اجتماعية مشتركة تعينهم على مواجهة احتياجاتهم الضرورية بما فيها من وسائل عمرانية أو نظم دينية واجتماعية واقتصادية[5]." وعليه ، فوسائل الإعلام المحلية هي تلك التي تتوجه بمضامينها لتغطي جغرافيا منطقة محدودة، وتخاطب وتخدم اتصاليا وثقافيا واجتماعيا مجتمعا محليا له خصوصياته واحتياجاته الخاصة تنمويا واتصاليا، والتي تختلف عن الاحتياجات والخصوصيات ذات الطابع الوطني .

1 ـ 2 ـ وظائف ومهام وسائل الإعلام المحلية : يعود الاهتمام بوسائل الإعلام المحلية إلى الحاجة إلى التخلص من النماذج التي تفرض من القمة إلى القاعدة، ومن ثمّة تحقيق مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التنمية من خلال عملية المشاركة وطرح الأفكار ووجهات النظر . فالإعلام المحلي " نشأ أساسا للتعبير عن حاجات واهتمامات محددة تخصّ الجماهير المحلية ، أين يؤدّي دورا كبيرا في توصيل وتبسيط وحسن تنفيذ ومتابعة الأهداف التنموية، وخلق تناغم اجتماعي بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة[6] "وفي جميع المجالات، على اعتبار أنه يسمح للجماهير بالتعبير عن نفسها، كما يخلق صلة مباشرة بين السلطات المحلية والمجتمع المحلي، ويتميز بروح المبادرة والإبداع في خدمة الفئات الاجتماعية المختلفة كونه أكثر قربا منها وأكثرها كفاءة في التعبير عنها، بل إن العاملين فيه من الطاقة البشرية هم جزء من تلك الفئات . وعليه، فالإعلام المحلي:

ـ يسهم في تحقيق التنمية، فهو يساعد على إدخال التغيّر في المجتمع لأنه الوسيلة الأكثر نجاعة لنشر المعلومات بين الناس، وإقناعهم بضرورة التغيير في المجتمع الذي لا يقع إلا بعد طول زمان وتحت ضغط مستمر[7] "، وسط تكاتف للجهود وحشد للطاقات، ومن خلال تعاضد خطابات اتصالية ناعمة تسهم في الإقناع على مدى متوسط أو بعيد .

ـ يربط المجتمع المحلي بمحيطه، حيث يرى ـ في الإطار ـ كلود جوليان أن " لوسيلة الإعلام المحلية دور لا يمكن تعويضه، لكن يجب عليها ألاّ تعكف على وصف الأحداث والمشاكل المحلية التي تتجاهلها وسائل الإعلام الوطنية فقط، بل يجب أن تعالج مشاكل المدينة أو القرية كجزيرة غير معزولة عن العالم[8] "، ويكون ذلك من خلال ربط المحلي بالوطني على اعتبار الأخير سياقا لكل ما هو محلي .

ـ تقوم وسائل الإعلام المحلية بتزويد المجتمع المحلي بالأفكار والقيّم والاتجاهات ، إذ يعتقد لانج Lang أن "للوسائل الإعلامية (سيما المحلية) قدرة بالغة التأثير معنويا في الجماهير من خلال تشكيلها للبيئة الرمزية في المجتمع ، لقد غذّت تلك الوسائل المجال الذي نستشف منه الأفكار والمعلومات والصور عن حجم الواقع وعمقه وشكله الاجتماعي[9]"، فهي مصدر إلهام بالأفكار المبدعة والعملية من صلب المحيط المحلي .

ـ يسهم الإعلام المحلي في زيادة مشاركة وتضمين جماعات المجتمع المهمّشة وإدماجها، والتي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية بما في ذلك " الجماعات الأمية ، الجماعات العاطلة ، المناطق المعزولة، الإسكان العشوائي ، حيث من الضروري التركيز الاستراتيجي على مثل هذه الجماعات وبناء قدراتها،والتأكيد بدورها الحصري على الالتزام بتنفيذ المشاريع [10]"، وهي الأهداف السامية التي تسعى تلك الوسائل إلى تحقيقها بمناطق الظل بمختلف أنواعها وبنياتها وموقعها الجغرافي أو الإداري بعيدا عن سياسة التهميش والإقصاء .

ـ يسهم الإعلام المحلي في تشجيع الحوار والشراكة والتضامن بين جميع المعنيين[11]"، وضمان التداول الفعال والشفاف للمعلومات بين مختلف المشاركين والفاعلين، من خلال استخدام إجراءات وقنوات الاتصال الملائمة، وتطوير التعاون المحلي والشراكة وتيسير الحوار، ودعم جهود بناء الوعي والتحفيز والتعليم، وتنفيذ الخطط عن طريق استراتيجيات الاتصال الملائمة لكل جماعة، مع التفهّم الجيد والمسبق لمختلف الجماعات من جانب، و للأوضاع المحلية من جانب آخر[12]"، وكذا السياقات الوطنية السياسية والاقتصادية والتنموية.

1 ـ 3 ـ من الإعلام المحلي إلى الإعلام الجواري : إن الإعلام الجواري هو نمط فريد يلتصق برقعة جغرافية محدودة ومتشابهة من منطقة معينة محليا، قد يكون حيّا أو فرعا أو قرية أو جهة من مدينة، وهو يقدّم خدمة إعلامية شديدة الاقتراب من الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية بلغة مفهومة للفئة المقصودة ، مثل إذاعات الأحياء، صحف مناطق من مدينة، نشريات جوارية .... فمن الواجب التوجّه أكثر نحو مبدأ الجوارية، لأن المجتمع المحلي في حدّ ذاته يضمّ فئات فرعية، وبالتالي قد نجد تباينات دقيقة في المجتمع المحلي الواحد خاصّة إذا كانت رقعته أكثر اتساعا، لذلك نجد مثلا التأكيد في الأطر القانونية والتنظيمية لبعض المؤسسات الإعلامية في الجزائر على غرار الإذاعة مثلا التأكيد على تشجيع التواصل في السياق التعدّدي، وتطوير الثقافة المحلية بجميع مكوّناتها وتنوّعها وترقيتها، والوفاء باحتياجات التربية والترفيه والثقافة لمختلف الفئات الاجتماعية، قصد إنماء معارفها وتطوير المبادرة لدى المواطنين[13]"، سيّما أن لساكنة مناطق الظل كامل الحقّ في ذلك، كما يؤكّد قانون الإعلام في الجزائر على أنه : " يجب على كل نشرية دورية للإعلام العام جهوية أو محلية أن تخصّص نسبة 50 في المائة على الأقل من مساحتها التحريرية إلى مضامين تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي تغطيها". في إشارة واضحة إلى ضرورة إعطاء أهمية قصوى للمناطق الجهوية والمحلية، بينما تؤكد المادة 127 على أن " تمنح الدولة إعانات لترقية حرية التعبير لاسيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة[14]" ، رغم أن ذلك يبقى غير مجسد بشكل كاف نظرا لهشاشة الجهود التي تصب في خدمة الجواري ضمن المحلي، وما يدلّ على ذلك أننا لا نكاد نسمع مثلا بإذاعات الشوارع والأحياء أو البلديات أو إذاعات المدارس والجامعات، أو وسائل الإعلام التي توجّه مضامينها لفئات محلية محددة سيما تلك المحرومة أو التي تقع بعيدا جدا عن المواقع الحضرية، في مقابل وجود إعلام محلي على غرار الإذاعات المحلية التي باشرت بإنشائها الدولة منذ تسعينيات القرن الماضي، إضافة لوجود صحف محلية ومحطات تلفزيونية فرعية عن التلفزيون الجزائري .

2 / المهن الأصلية والموطنية بمناطق الظل فضاء واعد للاستثمار وتحقيق التنمية :

2 ـ 1 ـ أهمية المهن الأصلية " الموطنية " في صلب معادلة التنمية بمناطق الظل : أشار تقرير التنمية البشرية 2015 إلى أن التنمية البشرية هي "عملية توسيع خيارات الإنسان، إذ يصبح في متناوله مزيد

من الإمكانيات ومتسع من الفرص لاستخدامها[15] "، ولاشكّ أنّ المهن الأصلية هي في صلب تلك المعادلة، أين تُنوّع الخيارات وتُفتح مزيدا من الأفق .

وتعتبر المهن الموطنية المحلية تراثا ماديا فنيا غنيّا جدا من الواجب المحافظة عليه والاستثمار فيه، بل هو افتراضا يشكّل مصدر قوّة، سيّما في ظل خطر تعرّض هذا التراث للاندثار والنسيان أو حتى التشويه في الذاكرة الاجتماعية، بل إنه جزء لا يتجزأ من ماضي المجتمع وقطعة أساسية من حاضرها ومسارها نحو المستقبل، بينما تعتبر المقاربة الثقافية حديثا مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية، حيث تؤكّد التوجّهات الحديثة جدّا على أهمية المنحى نحو الاقتصاد البنفسجي باعتباره أحد الأقطاب المهمّة في الاستراتيجية الاقتصادية والتنموية، والذي هو "اقتصاد إبداعي غير مادي يخلق توليفة حقيقية بين كل من الثقافة والاقتصاد، يهدف إلى الرقي بالمجتمع البشري من خلال الدفع بعجلة التنمية المستدامة في ظل احترام ونشر ثقافات الشعوب[16]" وما حديثنا عن المهن الموطنية بمناطق الظل إلا احتكاما لتلك المعادلة. وعليه تتجلى أهمية المهن الموطنية في سياق التنمية المنشودة في ما يلي:

ـ يسهم الاهتمام بالمهن الأصلية بمناطق الظل في القضاء على الكثير من الآفات الاجتماعية بتلك الفضاءات، والناجمة عن اليأس المخيّم على شريحة عريضة سيّما من الشباب، الذي يعاني البطالة وانسداد الأفق، نتيجة عوامل ذاتية مثل التفكير النمطي السلبي حول المهن التي تجب ممارستها كي تحظى بالقبول الشخصي والاجتماعي، حيث من المنتظر أن تملأ تلك المهن الفراغ الرهيب للشباب من خلال الاستثمار في مهن موروثة عن الآباء والأجداد، وهي ذات طابع أكثر استدامة وقيمة تنموية وبيئية ، وتجعله يحجم عن ممارسة تصرفات سلبية كالعنف والتخريب والسرقة والمخدرات استهلاكا أو متاجرة أوتسويقا، أو حتى المساهمة في الإضرار بالمحيط عموما وحتى بهياكل المرافق العامة...

ـ إن المهن الأصلية تسهم في جعل الشباب أكثر ايجابية من خلال تفجير طاقته الكامنة أو تلك التي يستهلكها الزمن والفراغ، لأنها غير مستغلة بشكل صحيح وغير مؤطّرة، وبالتالي التوجّه نحوها تجعل الشباب أكثر اعتزازا بذاته وبقدراته، وأكثر إفادة لنفسه ولمجتمعه.

ـ المهن الأصلية والموطنية بمثابة جزء من الصورة الذهنية لمدينة ما أو حتى لمنطقة ما، على غرار الصناعة التقليدية للنحاس بقسنطينة أو صناعة القفة السعفية أو الحلي القبائلي ..."، فالعلامة التجارية للمدينة ـ أو لمنطقة من مدينة ـ تقوم بنفس الدور الذي تقوم به العلامة التجارية للمنتجات

الصناعية[17] "، وهو دور لا يستهان به في القطاع السياحي الذي لا تزال مساهمته في الناتج الوطني الخام محتشمة جدا لا تكاد تُذكر.

ـ المهن الأصلية مهن سياحية جالبة للعملة الصعبة وزيادة الدخل من خلال تنشيط السياحة الوطنية والخارجية التي تتهافت على تلك المنتجات، سيما إذا حظيت بالترويج الإعلامي كفاية، علما أن الكثير من المناطق والمدن التاريخية والسياحية التي تحتوي على الكثير من الكنوز المادية والرمزية تتعرض للإهمال والتخريب، والتي تحمل في طياتها الكثير من القيم والرموز[18] " .

ـ إن قابلية المهن الأصلية للتنشيط والاستثمار، تجعلها سهلة التّجسيد على شكل مؤسسات صغيرة جدا أو صغيرة ومتوسطة، سيما أن الاستراتيجية الوطنية للتنمية تركز على دعم خيار هذا النوع من المؤسسات، حيث في الإطار " تم توقيع اتفاقية تعاون بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة ووزارة السياحة، وذلك بغرض تعزيز المقاولاتية وروح الإبداع لدى حاملي المشاريع في مجال السياحة والصناعة التقليدية، سيما في الجنوب ومناطق الظل ،مثل إنتاج وتوفير المواد الأولية (الطين-الجلود-الصوف) المستعملة في الصناعة التقليدية، وتشجيع "إنشاء مؤسسات مصغرة في مجال " ترقية وترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية [19]" إلى جانب اهتمام قطاع التعليم العالي بترقية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات .

ـ إن التوجه نحو هذه المهن والاهتمام بها يعدّ جزءا مهما من مشهد إتاحة الفرصة للمشاركة الجماهيرية وإشراك المواطن، في وضع المبادئ العامة لسياسة بعض المناطق مثل سياسة المدينة من خلال التنسيق، وكذا التسيير الجواري، الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تلك السياسات[20] " .

يشار في نهاية هذا العنصر إلى أنّ ثمة مبادرات أُطلقت في هذا الإطار ، على غرار تجربة الجزائر البيضاء والتي هدفت إلى دمج الشباب البطال في بعض المهن على غرار التنظيف لكن بمقابل ماديّ زهيد ما جعل الانتظارات منه تتبدد، فهي لم تقم على مبدأ خلق الثروة وإعادة خلقها والتشجيع على الاستثمار في المقدّرات، بقدر ما قامت بحشد جهود للاندماج في عمل مجتمعي سرعان ما تبدد رغم الأغلفة المالية الضخمة التي رُصدت له.

2 ـ 2 ـ المهن الأصلية بمناطق الظل بين حتمية التثمين والنظرة التحديثية : بقدر ما أنّ هناك إيمان راسخ بأن لساكنة مناطق الظل كامل الحقّ في التنمية من أجل تحسين نمط الحياة ، وإشباع الحاجات

الأساسية ماديا ومعنويا، وتقديم خدمات عمومية صحية وتنموية ترقى لمستوى التطلعات وتلبي الاحتياجات ، وهو حق دستوري، بقدر ما هو ضروري التحرّر من فكرة الاعتماد على الجاهز سواء الخطط التنموية أو التغطية المالية، بل لابد من اعتماد مدخل المراهنة على مقوّمات تلك المناطق الذاتية كمعطى قوي في معادلة التنمية بها، بمعنى ضرورة إدماج حقيقي لتلك المقوّمات في استراتيجية التنمية تلك .

في السياق ذاته، أكّد التعديل الدستوري 2020 على أن " الشعب الجزائري يعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، كما ألحّ على أنه واعترافا بالطاقة الهائلة التي يشكلها الشباب الجزائري وبتطلعاته وإصراره على رفع التحديات ، أصبح من الضروري إشراكه الفعلي في عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة[21] "، غير أن ذلك في تقديرنا لا يقتصر على الإشراك في الدوائر الحكومية والحياة السياسية فحسب ، بل بإدماج تلك الطاقات في الفعل التنموي والتنشيط الاقتصادي، بغض النظر عن طبيعة المساهمة وآلياتها أو طبيعة الدعم الموجّه لها، رغم أن الاستثمار في مقدرات وإمكانيات مناطق الظل يعتبر محورا أساسيا في المشهد التنموي . لذلك جاء التعديل الدستوري مؤكدا على أن يختار الشعب مؤسسات غايتها القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، وتشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمّن قدرات البلد كلها الطبيعية والبشرية والعلمية ، على أن تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقتهم الإبداعية[22] " ، وإحياء أفكار الأجيال السابقة في استغلال المقدرات، ولكن بنظرة أكثر تحديثا بما ينسجم مع متطلبات العصر من جانب، ومع الإمكانيات الممكنة لتجسيد ذلك من جانب آخر . كما أن إدخال التقنيات الحديثة في سيرورة الاستثمار في تلك المقدرات بات أمرا لا مناص منه، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو النقل والتسويق ، أو حتى الترويج لهذه المهن .

في الخطاب التنموي الرسمي في الجزائر، أُستبدل مصطلح المناطق النائية بمصطلح مناطق الظل ، حيث تعني الأولى المناطق الريفية والجبلية والبعيدة والعميقة، لكن مناطق الظل ـ بغض النظر عن مدى مشروعية إدخالها في الحقل السوسيولوجي والتنموي دون مساءلة موضوعية- تعني النقاط المحرومة حتى وإن كانت جزءا من مدينة أو نسيج عمراني حضري، وهي فكرة في غاية الأهمية التنموية والوجاهة الفكرية، أين تغيب التنمية وتبرز مشكلات متعلقة بأولويات الحياة وكرامة العيش

مثل مشكلة نقص مياه الشرب، الخدمات الصحية وتفشي البطالة ...علما أن هناك عددا ضخما من الجزائريين يعيشون في مناطق الظل .

في الإطار، نشير إلى أنه ورغم الإمكانيات التي تملكها الدولة والتي سخرتها للفعل التنموي بالمناطق المحرومة وإعادة تهيئتها وإدماج الشرائح الاجتماعية في العملية تلك، غير أن النتائج قد لا تكون مرضية كفاية إذا اعتمدت مقاربات جاهزة متمثلة في رصد أغلفة مالية لا يمكن أن تحل مشاكلها أو تخلق وتعيد خلق الثروة بها بشكل أكثر استدامة، ولذلك من الواجب توجيه الاهتمام إلى الاستثمار على مستويين : الاستثمار في مقدرات مناطق الظل وإمكاناتها مع غرس الوعي التنموي والتخلص من ثقافة استهلاك الجاهز ... والمستوى الثاني المتمثّل في المعطى الثقافي والقيمي للجماعات الاجتماعية محليا، وخلق الاعتزاز والثقة في تلك المقدرات من جانب آخر .

نرى أنه من الواجب أن نلفت النظر كذلك إلى أن الدعوة للعودة إلى المهن الأصلية في سياق احترام العادات والتقاليد وبعض الممارسات المتأصّلة في بيئات جغرافية محلية أو لدى تجمعات ثقافية محلية، لا تعني بأي حال من الأحوال التقهقر نحو البدائية والبداوة والحياة التقليدية ـ وهذه الفكرة ذاتها جزء من الصورة النمطية الاجتماعية المشوهة اجتماعيا وقيميا حول المهن المتأصّلة والرائجة في المخيال الاجتماعي ـ بقدر ما هي دعوة لتبني نظرة حداثية ركزت عليها تقارير الأمم المتحدة، وأثبتت التجربة أن الاستثمار في المقدرات الذاتية خير سبيل لتحقيق نجاح على مستوى الخيارات التنموية وبشكل أكثر استدامة.

إن الواقع اليوم ـ سيما بعد التداعيات السلبية لجائحة كورونا ـ يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن بعض القطاعات التي كان يُنظر إليها على أنها أكثر استدامة، وبعيدة نوعا ما عن تأثيرات المتغيرات العالمية والإقليمية وعن تداعيات الأزمات لأنها أكثر صلابة على غرار المقوّم السياحي لم تعد تلك النظرة بتلك الوجاهة، بعدما تعرضت جلّ اقتصاديات العالم القائمة على مداخيل السياحة والصناعة والخدمات إلى اهتزازات بليغة بسبب انكماش القطاع نتيجة الغلق محليا أو دوليا، وهو ما يرشّح المهن الأصلية والتعويل عليها بديلا أكثر من رائع، لأنها أكثر استدامة من غيرها بل وأكثر تحصينا من جانب، لإمكانية استغلالها في كل السياقات والظروف من جانب آخر.

من البديهي، أنه لا يمكن عدّ أو إحصاء المهن الموطنية في الجزائر لأنها شديدة الارتباط بطبيعة كل منطقة محلية جهوية بالإضافة إلى ثرائها اللامحدود، كما يتداخل في كل منطقة الاقتصادي مع

السوسيوثقافي والسيكولوجي، لكن في المقابل يمكن للجهات المحلية القيام بالأبحاث الاجتماعية والدراسات الاقتصادية بأن تضع محاور لتلك المهن كدليل عملي يُسترشد به، خاصّة الأكثر ربحية منها . ومن تلك المحاور نجد:

ـ المهن المرتبطة بالفلاحة والغراسة الموطنية، وليس المقصود في هذا السياق الاقتصار على ممارسة النشاط الفلاحي المتعارف عليه كإنتاج الحبوب أو الخضروات أو الأشجار المثمرة أو تربية الحيوانات المعروفة كالبقر والغنم والإبل فحسب، بل المقصود في هذا السياق المهن المرتبطة بخشاش الأرض أو ما تنتجه الطبيعة، وهي مهن لا تزال على هامش القطاع كطاقة ومقدّرات ضائعة وغير منظور إليها أحيانا، حيث كل منطقة لها مقدراتها الطبيعية، والمعنى تثمين المهن الهامشية بشكل لا يقلّ درجة عن الاهتمام بتلك المهن المركزية، ومن ذلك الاستثمار في الفواكه الغابية والجبلية، وما تنبته الأرض دون تدخل الإنسان مثل الاستثمار في أوراق الزيتون، الخرّوب، جني الفواكه الغابية وتسويقها كفاية مثل البلوط والنبق والتوت البري والبندق، النباتات الصيدلانية مثل الفجل والزعتر والسدرة والشيح وإكليل الجبل والنباتات العطرية، عصر وتقطير الزيوت الطبيعية ، الاهتمام بالنباتات الصيدلانية مثل نبتة الخزامة، الاهتمام بالنباتات التي تستخدم للتجميل، مع تشجيع الزراعة المعيشية الموطنية من أجل الاكتفاء الذاتي المحلي والأسري ... وكذلك تشجيع مهن البستنة وغراسة نباتات الزينة في الحدائق العامة والمنازل، إلى جانب تربية الحيوانات الموطنية مثل الاستثمار في تربية أنواع بعينها من الطيور والتي لا تزال ضعيفة، مثل تربية الحجل السمان وكذا طائر النعام، أو تربية الأرنب وكلها مهن واعدة ولا تحتاج إلى إمكانيات ضخمة لتجسيدها على شكل مشاريع مكلفة، والمعنى أننا نريد التركيز على مهن تعتبر هامشية بالنسبة لما هو مُهتمٌّ به الآن .

ـ المهن المرتبطة بالاقتصاد الدوراني، على غرار جمع المخلفات العضوية مثل الخبز وبقايا الطعام وتحويلها إلى أعلاف أو جمع بقايا الخضر والفواكه في الأسواق وتحويلها إلى أسمدة عضوية ، أو جمع الورق والبلاستيك والزجاج وخردوات الحديد والخشب وغير ذلك، جمع جلود الأضاحي أو جلود الحيوانات التي تذبح بشكل رسمي في المذابح أو حتى تلك التي تذبح بطرق عشوائية لاستغلالها في الصناعة الجلدية...، فمن المهم تحويل النظر إليها على أنها مصدر للثروة وليست عبءا اجتماعيا تشكل مصدر إزعاج للمواطن وللدولة على حدّ السواء .

ـ المهن المرتبطة بالسياحة والصناعة التقليدية: وهي مهن رغم قيمتها السياحية والتراثية وحتى من حيث خاصية ديمومتها، إلا أنها تبقى ممارستها محتشمة جدا ولا تساهم في الدخل الوطني سوى بنسبة جد ضعيفة، ومن ذلك مواد الزينة التقليدية، صناعة الفخار والمواد الطينية، صناعة الزربية والحلي، صناعة النحاس، النقش على الخشب، الطبخ التقليدي، صناعة القفة السعفية التي تشكل بديلا ناجعا عن الاستخدام المفرط للأكياس البلاستيكية، المهن السياحية الخدماتية مثل الدليل السياحي في الصحراء، أو دليل الغابة والجبل لتنشيط السياحة الوطنية، مهن الرسم على الجدران، النقش على الزجاج، ...

إن ما تمّ عرضه من محاور هي نماذج قليلة جدا من مهن ستشكل قطعة أساسية من الاقتصاد الوطني مستقبلا إذا ما تم تبنيها والاهتمام بها، كما تشكّل أفضل بديل عن الاقتصاد البترولي الذي ظل منذ الاستقلال المصدر الأساسي للدخل الوطني ، بينما ستساهم هذه المهن في تقليص البطالة وخلق مناصب عمل ، والاستثمار في المقدرات الذاتية والتي هي أكثر استدامة سواء في مدخلاتها أو مخرجاتها.

2 ـ 3 ـ العمل مع السكان المحليين بمناطق الظل سبيل للتنمية وخلق وإعادة خلق الثروة : تؤكّد " دراسة Jacinth Gagnon أنه يمكن استخدام الثقافة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية والاستدامة، وذلك بتعزيز وإثراء البيئة الثقافية ودمج البعد الثقافي في سياسات التنمية[23]" خاصّة في ظل عالم متحوّل وعولمة تعصف بالكيانات البشرية من خلال طمس معالمها الثقافية، وجعلها تنصهر في بوتقة الثقافة الواحدة، ولكنها ثقافة الأقوى ليس إلّا ولأغراض الهيمنة ليس إلّا كذلك، وعليه فتثمين العمل مع السكان المحليين عامل لا يمكن القفز عليه سيما ما تعلق بالإطار الثقافي كمعطى حاسم في البرامج التنموية .

إنّ ما يؤكّد ضرورة العمل مع السكان المحليين أو الأصليين أن " الفئة الاجتماعية أكثر أهمية سوسيولوجيا من الجمهور[24] "، سيما إذا تعلق الأمر بفهم احتياجاتها التنموية والاتصالية والإعلامية من جانب، ومن جانب آخر فهم آليات وإمكانية مساهمتها في الجهود التنموية إحدى المدخلات الوظيفية الهامة، والمحصلة أن تحقيق نتائج جيدة على مستوى الميكرو بالنسبة للجمهور سبيل لتحقيق نتائج بنفس الجودة على مستوى الماكرو سوسيولوجيا أو اقتصاديا وتنمويا .

لقد أوصى " مؤتمر ريو في المبدأ 22 على الدور الحيوي للسكان الأصليين ومجتمعاتهم، وغير ذلك من المجتمعات المحلية في التنمية المستدامة، كما أوصى بضرورة اعتراف الدول وأن تدعم بالصورة الواجبة هويتهم وثقافتهم ومصالحهم التقليدية، وأن تتيح لهم سبل مشاركتهم الفعالة في إنجاز التنمية المستدامة ، كما أنه ومنذ ريو فإن الروابط الوجودية بحق وهي روابط دينية وثقافية خاصة مع الأرض التي درجوا على امتلاكها أو شغلها أو استغلالها واستخدامها[25]". ولعلّ ما يجعل الاشتغال المحلي ضرورة حتمية، هو أنّ الطابع المميّز للمجتمعات المحلية يجعل الاتصالات المباشرة تتم فيها بناء على طبيعة المهن،وطبيعة العادات والتقاليد والأعراف، التي تختلف من جماعة محلية أو جهوية لأخرى.

بينما " يؤكّد مؤتمر جوهانسبورغ في النقطة 25 على الدور الحيوي الذي يقوم به السكان الأصليون في التنمية المستدامة (سيما المحلية منها)، مع ضرورة وضع سياسات وأساليب وطرق لتحسين إمكانية وصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم إلى الأنشطة الاقتصادية، من خلال تدابير تشمل حسب الاقتضاء التدريب والمساعدة الفنية والاعتراف بأن اعتمادهم التقليدي والمباشر على الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية بما في ذلك الحصاد المستدام لا يزال عاملا هاما في ثقافة الشعوب الأصلية ومجتمعاتهم ورفاهها الاقتصادي[26] " .

كما تشير عديد التقارير بأن المنطقة العربية عموما بما فيها الجزائر ـ قد شهدت اندثارا للعديد من السنن والأعراف والتقاليد الأصيلة[27] " بما في ذلك اندثار العديد من المهن الأصيلة والموطنية، ولذلك لابد من أخذ هذه الفكرة محمل الجدّ عند تسطير البرامج ووضع الاستراتيجيات.

من جهتها، أكّدت خطة الأمم المتحدة لعام 2030 على "ضرورة التركيز على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا (وهو ما ينطبق على ساكنة مناطق الظل عموما)، كما أكّدت على ضرورة العمل مع السلطات والمجتمعات المحلية من أجل تجديد المستوطنات البشرية وتخطيطها على نحو يعزّز التلاحم المجتمعي، ويحفّزه على الابتكار وإيجاد فرص للعمل . بينما أكد التقرير أيضا في المبدأ 36 على التعهّد بتعزيز التفاهم الثقافي والاعتراف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم، والإقرار بأن الثقافات والحضارات جميعها يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لأنها من عناصرها التمكينية الأساسية[28] " .

كما اعترفت وثيقة ريو + 20 بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المجتمعات المحلية في تنفيذ التنمية المستدامة منها إشراك المواطنين وتزويدهم بمعلومات ذات صلة، وأكدت الوثيقة بأن لكل بلد نُهجه ورُؤاه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعا لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية، كما اعترفت الوثيقة بقيمة هويات المجتمع الأصلية وثقافاتها ومصالحها ودعمها[29] " بما يحقق الأهداف المنشودة.

من جانبه، وتأكيدا على ضرورة توجيه الشباب نحو اختيار المهن الموطنية، يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2016 إلى أنه "يتعين تيسير الوصول لمساعدة الشباب على اختيار المهن واغتنام الفرص للمشاركة في ذلك ، وإطلاق مبادرات تركّز على إعادة تدوير الطاقات المتجددة ، التغذية السليمة والتوعية والتدريب [30] "بما في ذلك ممارسة المهن الأصلية التي تعدّ من صميم المنظومة الثقافية والحياتية لساكنة تلك المناطق .

إن الالتفاتة العقلانية والمخططة لمقوّمات ومقدرات مناطق الظل المادية والمعنوية ـ سيما في ظل التوجه غير المسبوق للمهن الخدماتية أو الصناعية مقابل الإحجام المجتمعي عن تلك المهن ـ يمكن أن تخفّف وبشكل فعال من مساهمة الريع في تنمية تلك المناطق، أو تنشيط العملية التنموية بها، والذي يستنزف الخزينة العمومية سيما إذا أبقت الجهات المسؤولة على النمط التقليدي في تمويل المشاريع ، والمعنى أنه إذا كانت معظم الانتقادات الموجهة لسياسات تنمية مناطق الظل تصبّ في مجملها حول فكرة عدم وجاهة السياسة التنموية الوطنية أو عدم العدالة في التنمية، أو التهميش أو البطالة أو الاعتماد المبالغ فيه على الريع البترولي أو تغليب منطقة على منطقة أو تركز التنمية على جهة أكثر من غيرها ، إلا أن ما نريد التأكيد عليه هو ضرورة تغيير البوصلة نحو المقدرات الذاتية لتلك المناطق ، حيث الأمر يحتاج عقلنة التعامل مع تلك المقدرات ، والإيمان بقدرة ذلك على إحداث التغيير وتحقيق التنمية،واعتبار ذلك فرصا اقتصادية حقيقية غير مفعّلة بل غير منظور لبعض جوانبها أصلا .

إنّ التوجه نحو المهن الأصلية في مناطق الظل يمكن أن يسهم في حماية المحيط، وتحقيق التوجه نحو الاقتصاد الدوراني القائم على تحويل المخرجات إلى مدخلات وفي جميع المجالات، ما يسهم كذلك في التخفيف من حجم التدهور والاهتراء الذي يعدّ العلامة المميزة لتلك المناطق .

رغم أهمية الاشتغال على المقدرات الذاتية للمناطق المحلية إلا أن الاستثمار الفعلي بها يبقى ضعيفا، فمثلا في" دراسة حول القابلية للتشغيل وروح المبادرة لدى الشباب والنساء قي قطاع الاقتصاد الأخضر والذي يعدّ نقطة قوة في مناطق الظل، فلهذا القطاع إمكانات مهمة جدا فيما يتصل بإحداث فرص العمل في مناطق الظل وفي غيرها، لكنها تظل غير معروفة للجميع، في ظل غياب مرشد أو دليل خاص بهذه المهن، فهذا القطاع قد يوفر أزيد من 1.4 مليون منصب شغل أفق 2025 علما أنه قد تم رصد غلاف مالي للخطة الخماسية 2015 و2019 يقدر بزهاء 262 مليار دولار بهدف تقليص حجم البطالة وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين، في المقابل يوظف قطاع الخدمات زهاء 58 في المائة من السكان النشطين . وتؤكد الدراسة اهتمام الشباب والنساء بهذه المهن، كما توصي بوضع سياسة مندمجة لتدبير الموارد البشرية، بينما يبقى قطاع تدوير النفايات هامشيا أي من 5 إلى 6 في المائة ، كما أن إنتاج السماد انطلاقا من النفايات لا يكاد يذكر لا يفوق 1 في المائة ، في حين تفقد الجزائر 300 مليون أورو سنويا بسبب سوء اعتماد تدوير النفايات[31] " التي - أي النفايات- تعتبر أحد المقدرات الهامة في مناطق الظل سيّما تلك الأكثر حرمانا. " ويشكل الاقتصاد الأخضر في الجزائر وسيلة هامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وتقليص الفقر (سيما بمناطق الظل) .

3/ وظائف ومهام وسائل الإعلام المحلية لترقية المهن الأصلية الموطنية والترويج لها لتنمية مناطق الظل : تُجمع العديد من الكتابات على أنّ " الإنسان هو الموضوع الرئيس لعملية التنمية، ولذلك فإنه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيس فيها والمستفيد الرئيس منها في الوقت ذاته، مع التسليم بأن التنمية ذاتها عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة[32] " .

ثم إنّ ذات الإنسان الذي هو محور التنمية بحاجة ماسّة إلى الاهتمام به وتفعيل دوره وإشراكه في تلك العملية، وبآليات وأدوار متعددة، أين يكون لوسائل الإعلام الدور الحاسم في تحقيق ذلك . وعليه، تتموضع تلك الوسائل أو تكاد على رأس هرم الفواعل المساعدة على ترقية وترويج المهن الأصلية الموطنية بمناطق الظل، وذلك وفق مؤشّرات عديدة منها :

3ـ 1ـ وسائل الإعلام المحلية ووظيفة توفير ونشر المعلومات عن المهن الأصلية" الموطنية"ـ المعلومات في خدمة التنمية بمناطق الظل": ركّزت خطّة الأمم المتحدة إلى غاية 2030 في المبدأ 26 على ضرورة ضمان كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات[33] " ، على أن يكون للإعلام دور بارز سيّما المحلي منه في إشباع تلك الحاجات المعلوماتية.

في الجزائر، أشار التعديل الدستوري الأخير في مادته الـ 55 إلى أن كل مواطن يتمتع بالحق في الوصول إلى المعلومات، وليس المقصود ـ في سياق حديثنا ـ توفير المعلومات بشكل عام، بل من خلال إيصالها إلى الجماعات المجتمعية عامة بما فيها المهمّشة والأمية والعاطلة بمناطق الظل أو الإسكان العشوائي ، أو تلك المناطق المعزولة، ، حيث من الضروري " التركيز الاستراتيجي على مثل هذه الجماعات وبناء قدراتها، واعتبارها قطعة أساسية من المشهد الاقتصادي ، والتأكيد على دورها الحصري على الالتزام بتنفيذ المشاريع . وتحدّد جودة القرارات الحكومية في صياغة ووضع البرامج على مدى إشراك أو استبعاد هذه الجماعات[34] " ، لكن ذلك لن يتأتى إلا بإدخال المعلومات الخاصّة بهذه المهن الأصلية في كل منطقة إلى مركز الاهتمام الإعلامي المحلي، مع " ضمان التداول الفعال للمعلومات بين مختلف المشاركين والفاعلين، من خلال استخدام الإجراءات والقنوات الملائمة، وتطوير التعاون المحلي والشراكة وتيسير الحوار، ودعم جهود بناء الوعي والتحفيز والتعليم، وتنفيذ الخطط عن طريق استراتيجيات ملائمة لكل جماعة، مع التفهم الجيد والمسبق لمختلف الجماعات من جانب، وللأوضاع المحلية من جانب آخر[35]." ، حيث وبحكم التغير الاجتماعي تتعرض عديد المهن الأصلية إلى النسيان والضياع أو التشويه سواء في ذاتها أو في زاوية النظر إليها، فتصبح غريبة لدى الأجيال الحاضرة أو المستقبلية رغم مزاياها المتعددة سواء ثقافيا أو اقتصاديا أو تنمويا، سيما في مجال الاقتصاد المعيشي المحلي والهادف إلى إشباع حاجات فئات اجتماعية محلية ذاتيا ، فالمعلومات " التي يبثها الإعلام (المحلي) تزود المجتمع بوسائل تجعله قادرا على اكتشاف ذاته، وتوفّر إمكانية أن يغيّر الإنسان نفسه بنفسه وأن يغيّر المجتمع نفسه بنفسه أيضا[36] " تغييرا يضمن تحقيق الحد المقبول من الحاجات .

2.3 ـ الإعلام المحلي ومهمة بناء الاتجاهات والقيم الإيجابية تجاه المهن الأصلية الموطنية : فالاتجاهات والقيم تؤثّر لا محالة في تقييم نتائج التحول، واتجاهات التغيير عموما وفيما يتعلق بالطابع المحلي خصوصا .

إنّ مقاومة التغيير وقوّة التقاليد المحلية والعادات هي أيضا من الجوانب الثقافية الأخرى، التي غالبا ما تضع عقبات أمام الجهود الرامية إلى إعادة الاعتبار وتثمين المهن تلك ، ومن الضروري فهم وإدراك التأثير الفعلي لها، كما يمكن التأكيد على أن إعطاء وقت كبير لمعرفة المجتمع والمناقشة مع الأفراد هو أمر شديد الأهمية[37]".

لقد اعتبر النموذج التنموي المهيمن لـ ليرنر أن " القيم السائدة في مجتمعات البلدان النامية وكذا الخصائص النفسية لهؤلاء بمثابة معوقات رئيسية في سبيل التحديث، وبالتالي شدّد على دور وسائل الإعلام في تغيير هذه القيم وزرع أخرى أكثر تلاؤما مع التحديث[38] "، غير أننا نرى أن ذلك الحكم أكثر قساوة وتشدّدا بل وفيه من النزع نحو الذاتية الشيء الكثير، كما أن تلك النظرة أقل مرونة إذا أُخذت على إطلاقها، حيث أن تلك الجماعات تملك في جعبتها المجتمعية قيما خالدة عموما وفي مجال المهن الموطنية خصوصا، على غرار تأصّل بعض التصرفات المبدعة وذات الطبيعة المستدامة .... لكن يبقى دور وسائل الإعلام هو إما إحياء تلك القيم التي هي في عداد الرواسب الاجتماعية، أو تطويعها أو زيادة ترسيخها أو تعديلها، أو حتى التعاطي معها بنظرة أكثر حداثة وأقل تقليدية ، والترويج لها لأن تغيير قيم ثقافية بشكل جذري استنادا لأحكام مسبقة ربما كان سيعود بنتائج عكسية تماما.

بمناطق الظل، سياق قيميّ ثريّ جدا، لكن هذه الحزمة القيمية تظل راكدة حبيسة الإطار الذهني، وهو ما يُدخل تلك الجماعات في سلبية مهيمنة على المشهد التنموي خاصة بتلك المناطق، وعليه، يرى الدكتور عبد الرحمان عزي أنه من الواجب " تحويل القيم من قيم معطّلة وشكلية إلى طاقة متجدّدة وفاعلة بتعبير مالك بن نبي ، ولن يتأتى ذلك إلى من خلال " القدرة على أن يستوعب الفرد ثقافته ونظامه القيمي وتكييف هذه الكفاءة مع الوضعيات أو المحيط الجديد، وهو ما يصطلح عليه عزّي بالكفاءة القيمية ، والسؤال الأكثر إلحاحا في هذا السياق، كيف نبدع في إنتاج وضمان استدامة اقتصاديات محلية يكون فيها للأفراد مساهمة وإبداع في سياق الخصوصية الثقافية والمنظور القيمي والاستفادة من المقومات ، فقوّة أي مجتمع تكون بأفكاره المتميزة وليس باستهلاك منتجات غيره الجاهزة[39]". وفي الإطار يتموضع دور الإعلام المحلي في صلب هذه المعادلة وبكفاءة واحترافية

عاليتين. على اعتبار أن المسألة ليست في امتلاك القيمة فحسب بل " العبرة في تمثّل تلك القيم من خلال ممارستها عمليا وسلوكيا على أرض الواقع، وهو ما يسمّيه عزّي بعالم المجسّد[40] " ، أي تجسيد ما يحمله السكان المحليون بمناطق الظل من قيم في ممارساتهم، بما في ذلك تفعيل المهن الموطنية وهو أمر في مركز عمل وسائل الإعلام المحلية افتراضا .

3-3 ـ الإعلام المحلي ووظيفة تأطير الأفراد المحليين تجاه المهن الموطنية: يشير مفهوم التأطير في الحقل الإعلامي" إلى اختيار بعض مظاهر التجربة والأفكار وتوكيدها على حساب أخرى، أين يقوم القائم بالاتصال باختيار البعض من مظهر واقع مدرك وجعله أكثر بروزا في النص الإعلامي بطريقة تروّج لتحديد معين لمشكل ما، فالتأطير يعني أن (الخطاب)يمكن أن يكون له أثر على الجمهور بفعل عملية الاختيار والتوكيد والإلغاء والصياغة، وكل هذا يساهم في رسم الصور التي يحملها أفراد الجمهور في أذهانهم[41]" عن القضايا والمشكلات بما في ذلك المهن الموطنية.

وعليه فـــ " وسائل الإعلام عن طريق تركيزها على بعض الموضوعات والقضايا، تمارس تأثيرا عن طريق تقديم المعرفة والأحكام الأساسية في الموضوعات ومن خلالها تشكّل آراء الجمهور[42] " ، والمعنى أن وسائل الإعلام المحلية بإمكانها تأطير تفكير ورؤية المجتمع المحلي بمناطق الظل تجاه المهن الموطنية، فتجعل الأفراد يفكرون في إطار مقومات ومقدرات تلك المناطق، وفي مساحة المتاح من ممارسة مهن موطنية تتناسب مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية لتلك المناطق . وجعلهم يؤمنون بما سيقومون به بتأطير الأفق والطموحات والأفكار وكذا السلوكات.

ونشير هنا إلى أن ثمة تكوينات مهنية في بعض المجالات، لكن المشكلة أن الذين يتخرجون من مراكز التكوين المهني يتكونون في مجال تخصّصهم بشكل تقني لا في آليات تغيير أفكارهم، أو في ترجمتها إلى مشاريع يؤمنون بجدواها الاقتصادية على المستوى الفردي أو الاجتماعي وبطريقة أكثر وعيا من جانب، ومن جانب آخر أكثر احتضانا من الفواعل الاجتماعية المتعددة. والمعنى أن الإعلام المحلي بمختلف وسائله يقوم بصناعة الإجماع والتوافق الاجتماعي حول قيمة هذه المهن ويؤطّر التفكير بشأنها .

3 ـ 4 ـ الإعلام المحلي ووظيفة التعريف والترويج للمهن الأصلية بمناطق الظل: من خلال الغوص في أعماق تلك المناطق وعرض ونشر هذه المهن ، والتعريف بها وبمزاياها وفوائدها المختلفة،

طريقة ممارستها، وكذا تحويل الوعي نحوها من أنها مورد رزق لفئات هامشية أو هشّة ومحرومة تجلب الشفقة لأصحابها وممارسيها، إلى اعتبارها فعلا متعدد الأبعاد سياحيا اقتصاديا تنمويا و اجتماعيا، بل وحتى نفسيا، من خلال الاعتزاز بتلك المهن والاقتناع بممارستها دون أي عقد اجتماعية أو نفسية والتي تشكّلت مع مرور الزمن . كما يمكن للإعلام المحلي تسويق النماذج الناجحة في مجال المهن الموطنية ، وتقديمهم كقدوة اجتماعية جديرة باتخاذها نموذجا وبالتالي محاكاته، بدل أنهم فئة اجتماعية مقهورة تمارس مهنا وضيعة حيث تكون مدعاة لجلب الشفقة عليهم كما أشرنا، بل إعادة ترتيب هذه المهن وفق باراديغم اجتماعي جديد قائم على أن الممارسين لتلك المهن قوة فاعلة اجتماعيا وبقيمة ثابتة، وليست فئة في أسفل الهرم المجتمعي .

ولتحقيق تلك المعادلة، لابد من مراعاة ما يسمى " التجسير الثقافي " أي الإلمام بالثقافة المحلية (في عمل تلك الوسائل)بمعنى ينبغي أن تنبثق البرامج الإعلامية من الثقافة التي تخاطبها، لأنه في حالات كثيرة يفشل الاتصال بسبب سوء تقدير الموقف المحلي، إضافة إلى ضرورة فهم ديناميات العلاقات الاجتماعية المتناسجة لأن القيم والمعتقدات، هي أمور مشتركة تفرضها الحياة الاجتماعية ، إذ يتوجب استحضار المعطى الثقافي المحلي بأبعاده المختلفة في الخطاب الإعلامي، مثل الأمثال الشعبية والحكم والمقولات والأشعار والأغاني التراثية ...

3-5- الإعلام المحلي وبناء الصورة الإيجابية للمهن الأصلية: أي مهمة محاربة التزييف والتشويه للصور الذهنية النمطية السلبية التي شابت المهن الموطنية من خلال الوعي المجتمعي الخاطئ تجاه تلك المهن، وترسيخ المعتقدات الايجابية، حيث أن ثمة سيادة صور ذهنية سلبية ورسوخها في المخيال الجمعي عن عديد المهن الموطنية أفرادا وجماعات أو حتى مؤسسات ، فالملاحظ أن هناك احتقار مجتمعي للعديد من المهن الأصلية ، ما يشكل عقبة كبيرة أمام تطور هذه المهن في خضم التوجه غير المسبوق نحو المهن الخدماتية، أو نتيجة اعتماد برامج لم تثبت نجاعتها الاقتصادية كفاية، لذا نرى أن الأفضل إعادة توجيه الشباب نحو هذه المهن وتصحيح المعتقدات والاتجاهات نحوها، وعليه فمهمة الإعلام في هذه الحالة إعادة ترتيب هذه المهن وفق بارومتر اجتماعي جديد يعيد لها مكانتها سيما في ظل سياق عالمي صعب.

3 ـ 6 ـ وظيفة الإعلام المحلي في التوعية والتعبئة وتوجيه الاهتمام للاستثمار في المهن الأصلية: ولعب دور تعبوي وإخراج شرائح كثيرة من المواطنين من الحالة السلبية والتواكل، إلى دائرة العمل البناء المسؤول، وبناء ثقافة الاستثمار في المهن الموطنية وخلق التحفيز والدافعية، خاصة أنه دستوريا تسهر الدولة على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقاتهم الإبداعية، و"خلق رأي عام مستعد لتحمل العديد من المسؤوليات الاجتماعية إلى جانب مسؤوليات الدولة[43] "، في هذا السياق ، من المفيد أن نشير إلى أننا في الجزائر نعيش في كنف النظام الرأسمالي الحر لكن بذهنية الاشتراكي في جوانب عديدة .

3 ـ 7 ـ الإعلام المحلي ووظيفة التوجيه والمرافقة : أين ترافق مؤسسات الإعلام المحلي المستثمرين في هذه المهن بما في ذلك الفئات البسيطة والهامشية والفقيرة ، وتزويدهم بآليات إنشاء مؤسسات صغيرة جدا أو صغيرة ومتوسطة، آليات متابعة المشاريع وتطويرها ، تعريفهم بآليات التسويق والترويج لمنتجاتهم وسبل ممارسة الإدارة والتسيير، الجوانب القانونية واللوجستيكية، ورعاية دورات تدريبية وترقية المشاريع ، والتعريف بالبرامج التي تقترحها أجهزة الدولة ، وذلك لأنه من المفترض أن هذه المهن سيلتحق بها الشباب دون المستوى ومن مختلف الفئات الهامشية والمحرومة بمناطق الظل والتي تفتقد للمعرفة كفاية بكل الجوانب التي تم عرضها .

3ـ 8 ـ وظيفة نشر الأفكار المستحدثة للتعاطي مع المهن الأصلية : سيما تلك المتعلقة بآليات تحويل المهن الموطنية إلى مدخلات اقتصادية بديلة ، سيما ما تعلق بتجسيد النظرة التحديثية لكيفية التعاطي والاستفادة من تلك المهن، بعيدا عن نمط الاستفادة التقليدية منها، والمعنى إخراج هذه المهن من خلال الترويج لها من قالب المهن المعاشية إلى مهن ريعية ، أين تنتظم في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة بشكل أكثر هيكلية . وهو ما يسهم بدوره في التسويق السياحي حتى لتلك المناطق من بوابة المهن الموطنية .

3 ـ9 ـ وسائل الإعلام المحلية ووظيفة إعادة إنتاج وترويج الرصيد الثقافي المحلي حول المهن الموطنية: إذ يتم العمل على تنشيط المعطى الثقافي المتعلق بهذه المهن من الأمثال والحكم، وتبيان خصوصية الديمومة والاستدامة لهذه المهن، كما أن هذا النمط من الإعلام يسهم في تبديد حالات الاغتراب والاضطراب التي كثيرا ما تسود المجتمعات المحلية في مناطق الظل بين المهن العصرية

والخدماتية وبين المهن التقليدية الأصلية، كما يعمل على توارث هذه المهن ومعرفة مواطن قوتها، والاقتراب منها أكثر ومعرفة أسرار ممارستها وسبل النجاح فيها، مقابل ذلك تشجيع النزعة الحدثية على المهن الأصلية، من خلال تشجيع الاكتشاف والترويج للإبداع والمبدعين المحليين، واحتضانهم في مجال المهن الأصلية ، والذين غالبا ما يفقدون أفكارهم الخلاقة للثروة نتيجة التجاهل المجتمعي أو الإعلامي، أو عدم وجود السياقات الدافعة والمشجعة، مع الإشارة إلى أن المادة 76 من دستور 2020 تؤكد على أن الدولة تحمي التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي، وتعمل على الحفاظ عليه "، على أن " تساهم أنشطة الإعلام في الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والتربية، والمعارف العلمية والتقنية، وترقية روح المواطنة وثقافة الحوار وترقية الثقافة الوطنية في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري[44]"، ومناطق الظل معنية بشكل مباشر بذلك، مع ملاحظة أن الإعلام المحلي له قدرة بأن يراعي الفروقات الجوهرية بين مناطق الظل حتى داخل المدينة الواحدة ثقافيا ومهنيا وكذلك من خلال الاحتياجات التنموية والاتصالية .

3 ـ 10ـ وسائل الإعلام المحلية والمساهمة في محاربة الظواهر الاجتماعية السلبية من بوابة المهن الموطنية : إن الاهتمام بالمهن الأصلية الموطنية بمناطق الظل ومرافقتها إعلاميا محليا خاصة من شأنه أن يقضي على عديد الظواهر الاجتماعية السلبية الناجمة عن الفراغ وغياب الثقة، ما يدفع بالشباب إلى الغرق في ظواهر اجتماعية تُهدر طاقتهم وصحتهم وتقضي على آمالهم على غرار تعاطي المخدرات والمهلوسات، السرقة والاعتداء والعنف والرذيلة، أو استهلاك المضامين الإعلامية الهابطة ، قتل الفراغ وتحويل الشباب بتلك المناطق إلى قوة داعمة للاقتصاد تعتز بذاتها وتؤمن بها ، فالإعلام المحلي يقدم البدائل من خلال توجيه النظرة للمقدرات والفرص كبديل مقنع عن حياة البؤس والحرمان وانسداد الأفق .

4 ـ خاتمـــــــــة

من خلال العرض السابق، يتّضح جليا مدى أهمية المهن الموطنية للنهوض بمناطق الظل وتنميتها كإحدى البدائل المهمّة عن المقاربات التقليدية للتنمية، والقائمة على ثقافة الجاهز وعدم الالتفات للمقدرات المتعدّدة، من جانبه يتّضح كذلك الدور المحوري للإعلام المحلي بمختلف وسائله في

الترويج لهذه المهن وإحيائها وتثمينها ومرافقتها، ولتحقيق ذلك نقدم بعض الاقتراحات لتحقيق فعالية أكبر لعمل تلك الوسائل ، ومن بين الاقتراحات :

ـ ضرورة إيمان القائمين على تلك الوسائل الإعلامية بجدوى المهن الموطنية كإحدى المدخلات المهمة ضمن استراتيجية تنمية مناطق الظل ، والإيمان بدورهم في تلك المعادلة .

ـ من الواجب وضع خطة ومشروع استراتيجي من الناحية الإعلامية والاتصالية لتطوير المهن الأصلية في مناطق الظل والترويج لها كفاية، مع الأخذ بعين الاعتبار السكان الأصليين، والخروج من الطابع المناسباتي للفعل الإعلامي بالنسبة للمهن الموطنية، مع إلزامية تجنب الارتجالية والاندفاعية في صياغة الخطاب الإعلامي المحلي، وضرورة ربطه بالأهداف الإستراتيجية لكل منطقة ظل، والفهم الواعي للاحتياجات الاتصالية والإعلامية والتنموية لتلك المناطق، على أن يكون البعد الثقافي نقطة الانطلاق .

ـ محاولة توحيد الإدراك والتمثّل السليم الخاص بهذه المهن، وصناعة الرأي العام الذي يقبلها ويثق فيها، واعتماد نمط تشاركي للمواطنين والجمعيات ومختلف الفاعلين، في ظل منح مزيد من الحرية لساكنة مناطق الظل والمناطق الجوارية من الفئات الهشّة والمحرومة والهامشية للتعبير عن احتياجاتهم وطرح رؤيتهم.

ـ الاعتماد على قادة الرأي في تلك المناطق ومنحهم الفرصة لإعادة توجيه نفوذهم واستغلال مكانتهم من التوجهات السلبية إلى الإيجابية ، التعرف عليهم وعلى هوياتهم ومبادئهم ونمط تفكيرهم ولغة اتصالهم،وتموقعهم ومستوى تأثيرهم في البناء الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية، وهو ما يختلف من منطقة لأخرى ، ومخاطبتهم هم والعمل والتنسيق معهم ، لذلك لا توجد أنماط جاهزة لعمل وسائل الإعلام المحلية لتطوير وتشجيع المهن الأصلية في تلك المناطق.

ـ تشجيع العمل الإعلامي الجواري بعيدا عن الاكتفاء بالعمل المحلي .

بقي أن نشير في نهاية هذه الورقة إلى أن القبول المجتمعي للمهن الموطنية وتبنّيها كأولوية اقتصادية تنموية وثقافية، لا يتأتى من جهود أو مبادرات فردية فحسب، بل يجب أن يكون هناك توجّه اجتماعي مؤسّساتي رسمي وشعبي للاهتمام بذلك، أين تتموضع وسائل الإعلام المحلية في إحدى

الخانات المحورية في صناعة الإقناع والتبني الاجتماعي والقيمي لتلك المهن وكذا صناعة الإجماع على أهميتها. كما أننا لا ندّعي تغطية هذا الموضوع كفاية، بقدر ما أننا حاولنا فتح نافذة أو توجيه الأنظار صوبه، على أن تكون بوابة لدراسات أكثر عمقا لمسألة الإعلام المحلي والمهن الموطنية .

الهوامش وقائمة المراجع

[1] حسن حمدي،(1991)، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ص 94.

[2] محمد قيراط،(2006)، قضايا إعلامية معاصرة ، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، ص89 .

[3] خيري خليل الجميلي،(1997)، الاتصال ووسائله في المجتمع الحديث، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ص189 .

[4] لبنى سويقات، (2010)، الإعلام المحلي وأبعاده التنموية في المجتمع ــ دراسة وصفية تحليلية للخطابات الإعلامية إذاعة ورقلة نموذجا ـ ، ماجستير غير منشورة، جامعة وهران ، الجزائر، ص24 .

[5] المرجع نفسه ، ص 25 .

[6] نوال محمد عمر، (1993)، الإذاعات الإقليمية، مصر ، دار الفكر العربي، مصر،ص ص10ــ 13 .

[7] لبنى سويقات، مرجع سابق، ص 39.

[8] المرجع نفسه ، ص 20 .

[9] حسين خريف،(2005)، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، جامعة منتوري 3، قسنطينة ، الجزائر، مخبر علم الاجتماع، ص 98.

[10] أحمد صقر عاشور، (2008)، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ، الأردن، د. د. ن، ص25.

[11] إسماعين بوطيبان، (2014)، دور الاتصال في تسيير النفايات الطبية وفق مقاييس منظمة الصحة العالمية، ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر3، الجزائر، ص ص 101 ـ 102 .

[12] عبد الرزاق الدليمي،(2012)، الإعلام والتنمية، الأردن، دار المسيرة، ط1، ص ص 187ــ 188.

[13] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 91- 102 مؤرخ في 20 أفريل 1991 يحول المؤسسة الوطنية للإذاعة المسموعة إلى مؤسسة عمومية للإذاعة المسموعة ، ج ر 19.

[14] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 5 من القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 يتعلق بالإعلام .

[15] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإطار رقم 01 من تقرير التنمية البشرية، الولايات المتحدة الأمريكية 2015 .

[16] فاطمة الزهرة بن الحاج جلول،حياة بن حراث براهيمي(2020)، الاقتصاد البنفسجي بين عولمة الثقافة والحفاظ على الهوية الوطنية، الجزائر نموذجا، مجلة الاستراتيجية والتنمية،جامعة مستغانم، الجزائر، مجلد 10، عدد خاص ج 1 ، الجزائر، مستغانم ،ص175 .

[17] زكية العمراوي، (2016)، تسويق المدن، كيف يتم الترويج لمدينة حالة مدينة قسنطينة، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول دور الإعلام والاتصال في تسويق المدن وموروثها الثقافي ج1، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة 3 ، الجزائر، ص 114.

[18] حجاج حسان،(2016)، الاتصال الحدثي ودوره في تقييم وترقية التراث المحلي القسنطيني ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول دور الإعلام والاتصال في تسويق المدن وموروثها الثقافي ج1، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة جامعة قسنطينة 3 ، الجزائر ، ص 141.

[19] د. مؤلف ultraalgeria.ultrasawt.com/ آخر اطلاع، 21 فيفيري 2021، الساعة التاسعة ليلا .

[20] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06 ـ 06 مؤرخ في 20 فبراير 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر 15.

[21] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم الرئاسي رقم 20ـ 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والذي يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر .2020، ج ر .82.

[22] المرجع نفسه .

[23] بلبشير قوراية وآخرون، (2020)، الاقتصاد البنفسجي الأهداف والفرص، مجلة المالية والأسواق، مجلد 7 عدد 02،ص 232.

[24] السعيد بومعيزة، (2010)، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب ـ دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر، ص 43 .

[25] الجمعية العامة للأمم المتحدة : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و أو من التصحر الموقعة في 12 سبتمبر 1994، ص 11.

[26] الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جنوب إفريقيا، جوهانسبورغ، 2002.

[27] عبده أسماء علي أبو حسين وأنور شيخ الدين، توقعات البيئة للمنطقة العربية برنامج الأمم المتحدة 2010 .

[28] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 25 سيتمر 2015 الدورة السبعون تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأرض لاعتماد خطة التنمية لما بعد 2015، ص ص ، 12 ـ 13 .

[29] الأمم المتحدة، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة ريو 20 +بريو دي جانيرو في 22 – 20يونيو 2012 بالبرازيل، ص ص 9 ، 12 ـ 13 .

[30]عبده أسماء علي أبو حسين وأنور شيخ الدين، مرجع سابق، ص 157 .

[31] الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه.، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا .

[32]هادي أحمد الفراجي (2015)، : التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة ،الأردن، دار كنوز المعرفة ، ط1، ص 69 .

[33] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 25 سيبتمر 2015 الدورة السبعون تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مرجع سابق، ص ص 37ـ38.

[34] أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص 25 بتصرف.

[35] عبد الرزاق الدليمي، مرجع سابق، ص ص 187ـ188.

[36] فريال مهنا،(2002)، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دمشق، المطبعة العلمية، ص 34.

[37] عبد الرزاق الدليمي، مرجع سابق، ص 130.

[38] السعيد بومعيزة، مرجع سابق، ص 102.

[39] المرجع نفسه، ص ص 10ـ 15 بتصرف.

[40] المرجع نفسه، ص144 بتصرف .

[41] المرجع نفسه ، ص 192 بتصرف .

[42] حسين خريف، مرجع سابق ،ص100.

[43] علي غربي، (2015)،الجمعيات المدنية الجوارية ودورها في ترقية المجتمع المحلي، جامعة منتوري 3، قسنطينة ، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، ص155 .

[44] القانون العضوي رقم 12- 06 المتعلق بالإعلام، مرجع سابق .